أمانة شؤون مجلس الجامعة

الرسالة الموجهة من

فخامة الرئيس محمـود عـباس

رئيس دولة فلسطين

إلى

السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية

بتاريخ 2013/3/19

بشأن

المبادرة الوطنية للبنية التحتية والمشاريع ذات الأولوية في استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية ومشاريع البنية التحتية والتي لديها القدرة للتأثير على الوضع الاقتصادي وتعزيز الموازنة الفلسطينية ومرفقها مشروع قرار

المندوبيـــــة الدائمـــــة
لدولـــة فلسطين
لدى جامعة الدول العربية

The permanent Mission of
State of Palestine
to the League of Arab States

التاريخ : 2013/3/19
الرقم : 793/م ف/2013/3

معالي السيد الدكتور/ نبيل العربي المحترم
الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية طيبة وبعد ،،

يطيب لي أن أرفق طيا الرسالة الموجهة لمعاليكم من فخامة السيد الرئيس محمود عباس (رئيس دولة فلسطين) ، مرفقا بها :

1) مشروع قرار .
2) المبادرة الوطنية للبنية اتحتية والمشاريع ذات الأولوية في استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية ومشاريع البنية التحتية ، والتي لديها القدرة للتأثير على الوضع الاقتصادي وتعزيز الموازنة الفلسطينية .

للتفضل بالاطلاع .
مع خالص تحياتي .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام ،،،

السفير الدكتور/ بركات الفرا
سفير دولة فلسطين في القاهرة
المندوب الدائم لدولة فلسطين
لدى جامعة الدول العربية

26 El Nahdha St. Dokki - Cairo Tel.: 33355665 - 33364732 Fax:
pales_al@link.net : بريد إلكتروني ٣٣٣٧٦١٨٦ – فاكس : ٣٣٣٦٤٧٣٢ - ٣٣٣٥٥٦٦٥

معالي الاخ نبيل العربي حفظه الله

الأمين العام للجامعة العربية

جمهورية مصر العربية-القاهرة

تحية طيبة وبعد،

يطيب لي أن أتقدم إلى معاليكم بالشكر والعرفان على جهودكم المتواصلة لنصرة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، ومساعيكم الحثيثة لإنجاح العمل العربي المشترك، ونتطلع إلى لقائكم قريباً في قمة الدوحة التي نتمنى لها كل النجاح والتوفيق إن شاء الله.

كما تعلمون معاليكم، فقد سبق للقمة العربية التي عقدت في القاهرة عام 2000 أن أنشأت صندوقي الأقصى والقدس، لتمويل مشاريع وبرامج تحافظ على الهوية العربية والاسلامية للقدس الشريف، ولتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية، وفك ارتهانه للاقتصاد الإسرائيلي، ومواجهة سياسة العزل والحصار. كما تم تأسيس صندوق انتفاضة القدس للإنفاق على عوائل وأسر شهداء الانتفاضة وتهيئة السبل لرعاية وتعليم أبنائهم وتأهيل الجرحى والمصابين.

وبالفعل فقد شكل صندوقا الأقصى والقدس معلمين بارزين للعناية الاستثنائية التي توليها القمم العربية والقادة العرب عامة والجامعة العربية خاصة لنصرة الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده في مواجهة العدوان والتجويع. و قد ظلت مشاريع الصندوقين جسراً للتواصل ومبعثاً للآمال في ظروف صعبة، فساهمت في تقوية مناعة المجتمع الفلسطيني، ودعمت مسيرة التنمية والاعمار.

واليوم، وبعد الاعتراف العالمي بدولة فلسطين وبجاهزيتها للاضطلاع بمسؤوليات التنمية الاقتصادية، تبرز استحقاقات مهمة في البناء على هذه التجربة الناجحة، بتوسيعها وتعميقها، وتفعيل دورها في سياق تجسيد الدولة الجديدة كأمرٍ واقع.

وأشير إلى اعتماد القمة الاقتصادية العربية في الرياض مبادرة أخي خادم الحرمين الشريفين حفظه الله ورعاه، الداعية إلى التكاتف وتكثيف الجهود من أجل التغلب على التحديات التي تواجه الأمة، والسعي نحو تعزيز العمل العربي المشترك، بما ينعكس إيجاباً على حياة المواطن العربي من خلال زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية المشتركة، لمواجهة الحاجات التنموية المتزايدة، وبما يمكنها من المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا العربية.

ونظراً لما استجد على الساحة من طلب جوهري على موارد تمويل التنمية والاستثمار في دولة فلسطين من جهة، والتوجه السديد لزيادة موارد الصناديق المشتركة من جهة أخرى، أتمنى أن تتبنى قمة الدوحة القادمة إصدار قرار بإعادة رفد موارد صندوق الأقصى وزيادة رأسماله بقيمة مليار دولار أمريكي يخصص الجزء الأكبر منها لتمويل المبادرة الوطنية لتطوير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، وتمكين الصندوق الوطني للبنية التحتية من أداء الدور المنوط به في تعزيز قدرات الاقتصاد الفلسطيني ليستقل بذاته. ويؤمل أن يعمل صندوق الأقصى -وفق الآلية الجديدة- على البنية التحتية اللازمة لتكوين الدولة الفلسطينية وحفز الشراكة مع القطاع الخاص الفلسطيني والعربي لقيادة قاطرة النمو والاعمار في فلسطين، والاستثمار في مشاريع استراتيجية

لاستغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية، وتأمين خدمات حيوية، في مجالات الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وشبكات المواصلات والمطار والميناء، بالإضافة إلى إعادة إعمار مدينة القدس، وخلق فرص عمل للحد من الارتفاع غير المسبوق في نسب البطالة.

هذا وقد تم إرفاق ملخص لاطلاعكم بخصوص المبادرة الوطنية للبنية التحتية والمشاريع ذات الأولوية في استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية ومشاريع البنية التحتية، والتي لديها القدرة للتأثير على الوضع الاقتصادي وتعزيز الموازنة الفلسطينية.

آملين من معاليكم إجراء اتصالاتكم لدعم اعتماد مشروع القرار المرفق في القمة العربية القادمة بالدوحة، بقصد تأمين الموارد اللازمة لمواجهة تحديات مرحلة التأسيس لبناء اقتصاد فلسطيني يقلل الاعتماد على العون الخارجي، ويسعى للاعتماد على الذات.

مع فائق الاحترام والتقدير

رام الله في 18 آذار، 2013

محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير **الفلسطينية**

المبادة الوطنية لتطوير البنية التحتية – الصندوق الوطني للبنية التحتية

"الموارد الطبيعية وأولية مشاريع البنية التحتية"

تهدف المبادرة الوطنية للبنية التحتية الى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومستقرة ومزدهرة قادرة على الحياة، من خلال تحقيق الجدوى الاقتصادية للدولة الفلسطينية والنمو المستدام، وتأمين الجدوى المالية للحكومة الفلسطينية وتمكينها من الاطلاع بمسؤولياتها.

ستعمل المبادرة الوطنية على تحقيق أهدافها من خلال العمل ضمن المحاور الرئيسية التالية:

أولاً: استغلال وتطوير الموارد الطبيعية الفلسطينية مثل الغاز الطبيعي والنفط والبوتاس لتعزيز ايرادات الحكومة الفلسطينية وتوفير الموارد المستدامة للدولة الفلسطينية و تقليل الاعتماد على المساعدات والعون الخارجي.

ثانياً: بناء البنية التحتية اللازمة لتكوين الدولة الفلسطينية لتسهيل عملية النمو الاقتصادي وإطلاق العنان لاستثمارات القطاع الخاص و خلق فرص عمل لأبناء الشعب الفلسطيني خاصة لفئة الشباب والخريجين.

ثالثاً: توفير برامج التمويل اللازمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني وتوفر ألاف فرص العمل في القطاع الخاص الفلسطيني.

ستساهم المبادرة الوطنية في تحقيق الاهداف الاستراتيجية التالية للدولة الفلسطينية:

أولاً: تمكين الاقتصاد الفلسطيني ان يستقل بذاته وفك ارتهانه بالاقتصاد الاسرائيلي، واستبدال إطار السياسة الحالية التي تحكم الاقتصاد الفلسطيني وعلاقته مع الاقتصاد الاسرائيلي (بروتوكول باريس) واستبداله بإطار جديد يحترم استقلال الدولة الفلسطينية، و تحرير اقتصادها من القيود التي تعيق مسيرة التنمية والاعمار.

ثانياً: تعزيز مرانة الموازنة الفلسطينية بما يزيد عن 1.5 مليار دولار امريكي من العائدات السنوية للحكومة الفلسطينية على شكل ضرائب وحقوق امتياز وتراخيص وتوفير في كلفة الخدمات الاساسية التي توفرها الدولة (من كهرباء وماء وبترول)، وتوفير مليارات الدولارات من استثمارات القطاع الخاص، وخلق عشرات الآلاف من فرص العمل الجديدة.

برامج ومشاريع المبادرة الوطنية للبنية التحتية

"الصندوق الوطني للبنية التحتية"

ستعمل المبادرة الوطنية على اطلاق صندوق وطني للبنية التحتية بقيمة 5 مليار دولار امريكي، بمبادرة من صندوق الاستثمار الفلسطيني، والبنك الاسلامي للتنمية، وصندوق الاقصى، ومؤسسات التمويل المالية التنموية الاقليمية والعالمية. وسيعمل الصندوق على حفز الشراكة مع القطاع الخاص الفلسطيني والعربي لقيادة قاطرة النمو والاعمار في فلسطين.

سيقود الصندوق الوطني للبنية التحتية الاستثمار في مجموعة من البرامج والمشاريع ذات الأولوية في استغلال الموارد الطبيعية وانشاء البنية التحتية والتي لديها القدرة للتأثير على الوضع الاقتصادي والناتج المحلي، و تعزيز قدرات الموازنة المالية:

أولاً: الاستثمار في مشاريع لاستغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية

1. **تطوير حقل الغاز الطبيعي قبالة شاطئ غزة**

تشير التقديرات الاولية الى ان هذا المشروع سيرفد خزينة الدولة الفلسطينية بما لا يقل عن 200 مليون دولار سنويا من الضرائب وحقوق الامتياز على مدى السنوات ال 15 المقبلة. وسيتم الاستثمار في انشاء شبكة للبنية التحتية لنقل الغاز إلى الأسواق الفلسطينية وتصدير أي فائض الى الاسواق العالمية.

2. **التنقيب عن النفط واستخراجه في منطقة الضفة الغربية:**

تشير الدراسات الأولية الى إمكانية استكشاف كميات مجدية تجاريا من النفط في منطقة الضفة الغربية والتي من المتوقع ان ترفد خزينة الدولة الفلسطينية بما لا يقل عن 100 مليون دولار أمريكي سنوياً من العائدات على شكل ضرائب ورسوم الامتياز خلال السنوات القادمة.

3. **استخراج البوتاس والمعادن في الجزء الفلسطيني من البحر الميت:**

من المتوقع ان يوفر استخراج البوتاس وغيره من المعادن وتصديره الى الاسواق العالمية عوائد مجزية قد تتجاوز بمجملها مبلغ 500 مليون دولار سنويا. حيث سيتم الاستثمار في مشاريع على غرار الأنشطة التي تقوم بها كل من المملكة الاردنية الهاشمية واسرائيل، حيث يملك الفلسطينيون قرابة 37 كم على شاطئ البحر الميت.

4. **انشاء مصفاة تكرير بترول في الضفة الغربية:**

تشير الدراسات الاولية الى أن هذا المشروع سيعمل على توفير مئات ملايين الدولارات إلى الاقتصاد الفلسطيني من خلال إحلال المنتجات البترولية الفلسطينية مكان المنتجات الإسرائيلية، وتوفير قدر أكبر من السيطرة على الضرائب غير المباشرة على المنتجات النفطية، وسيشكل مصدراً رئيسيا لدخل الحكومة الفلسطينية. وستعمل هذه المصفاة على توفير قدرة تكرير لأي اكتشافات نفطية فلسطينية، بالإضافة إلى تكرير واردات النفط الخام من مصادر عربية.

5. **انشاء البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية:**

- ✓ **انشاء شبكات الاتصالات النقالة للجيل الرابع (4G):**

من المتوقع ان ترفد رسوم ترخيص هذه الشبكات خزينة الدولة بمئات ملايين الدولارات، بالإضافة إلى توفير الآلاف من فرص العمل الجديدة، وذلك من خلال ترخيص وانشاء شبكات اتصالات نقالة للجيل الرابع (4G) لاستغلال الطيف الكهرومغناطيسي الفلسطيني.

- ✓ **بناء شبكة وطنية للألياف البصرية:**

من المتوقع ان ترفد هذه الشبكة الناتج المحلي الاجمالي بمئات ملايين الدولارات من خلال ربط جميع المراكز السكانية الفلسطينية في شبكة واحدة وتمكين القطاع الخاص الفلسطيني من انشاء مئات شركات تكنولوجيا المعلومات والمشاريع الجديدة.

6. **البنية التحتية السياحية:**

تطوير المنتجعات والمرافق السياحية للأغراض العلاجية والترفيهية على طول الشاطئ الفلسطيني للبحر الميت وعلى طول الشاطئ الفلسطيني للبحر المتوسط. من المتوقع ان ترفد هذه المشاريع عائدات قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي بما يزيد عن 100 مليون دولار.

ثانياً: الاستثمار في مشاريع البنية التحتية

1. مشاريع الطاقة الكهربائية

من المتوقع ان توفر مشاريع الطاقة الكهربائية ما يزيد عن 800 مليون دولار أمريكي سنويا نتيجة الوفر في انتاج الطاقة من استخدام الغاز الطبيعي الفلسطيني، وتأتي ضمن المحاور التالية:

- ✓ **انشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في الضفة الغربية:**

ستعمل هذه المحطة ما يزيد عن توليد حوالي 800 ميجا وات لتلبية الطلب المتوقع في الضفة الغربية، وسيتم العمل على توفير إمدادات كافية من الغاز الطبيعي للمحطة من خلال بناء خطوط الأنابيب اللازمة لنقل الغاز.

- ✓ **بناء شبكة كهرباء وطنية حديثة للنقل والتوزيع:**

ستعمل هذه الشبكة على نقل و توزيع الطاقة المنتجة محلياً إلى جميع محافظات الوطن، بما يضمن توفير طاقة كافية لاحتياجات الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية، بما في ذلك بناء خطوط الكهرباء عالية الجهد لنقل الطاقة الكهربائية.

2. مشاريع توفير مياه الشرب والري:

- ✓ **تحلية مياه البحر:**

انشاء محطة لتحلية مياه البحر الابيض المتوسط في قطاع غزة لتوفير مصدر نقي لمياه الشرب وتقليل الاعتماد على المياه المستوردة من اسرائيل، والاستفادة من الغاز في عملية التحلية لتخفيض كلفة الانتاج.

- ✓ **تكرير المياه العادمة:**

انشاء مجموعة من محطات تكرير المياه العادمة وشبكات الصرف الصحي في المحافظات الفلسطينية بهدف تكرير المياه العادمة واعادة استخدامها للأغراض الزراعية، بما يساهم في المحافظة على البيئة ومصادر المياه الجوفية.

3. مصادر الطاقة المتجددة:

انشاء و تطوير مجموعة من المشاريع لتوليد الطاقة النظيفة والمستدامة في جميع مناطق الدولة الفلسطينية بهدف تأمين مصادر بديلة ومتجددة للطاقة.

خارطة الطريق وآلية التنفيذ للمبادرة

أولاً: المستوى التوجيهي

تأسيس مجلس استشاري دولي للاستثمار يتولى مسؤولية التوجيه الاستراتيجي للصندوق الوطني للبنية التحتية ويتطلع بمسؤولية التشبيك وربط العلاقات مع مراكز القوى الاقتصادية الدولية.

ثانياً: مستوى البرمجة والتمثيل

سيقوم صندوق الاستثمار الفلسطيني وصندوق الاقصى بأخذ زمام المبادرة المبادة لإطلاق الصندوق الوطني للبنية التحتية، وسيعملان على انشاء آلية مشتركة لبلورة الدراسات المتعلقة بالمشاريع والبرامج المتسقة مع هذا التصور، بمشاركة قيادات من القطاع الخاص الفلسطيني والعربي.

ثالثاً: المستوى التنفيذي

سوف تستخدم أفضل وسائل العمل وآليات شفافة لإدارة موارد صندوق البنية التحتية والترويج لفرص الاستثمار من خلال شركات متخصصة وتجهيزها لكل مستثمر أو ممول يرغب في الدخول في مشاريع معينة من مؤسسات التمويل التنموية الاقليمية والدولية مثل البنك الإسلامي للتنمية (IDB)، مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، البنك الأوروبي للاستثمار (EIB)، ومؤسسة الاستثمار الخاص فيما وراء البحار(OPIC)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسات الاستثمارية المحلية والعربية والدولية، وخاصة المؤسسات الاستثمارية السيادية في دول الخليج العربي.

سيعمل الصندوق الوطني للبنية التحتية على حفز الشراكة مع القطاع الخاص الفلسطيني والعربي من خلال نموذج الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص (PPP).

صندوق الاستثمار الفلسطيني: هو صندوق الاستثمار السيادي للدولة الفلسطينية، ويطلع بدور تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني من خلال الاستثمار في مجموعة من المشاريع الاستراتيجية بالشراكة مع القطاع الخاص الفلسطيني والعربي.

مشروع قرار رقم -----

إن مؤتمر القمة العربية المنعقد في الدوحة في الفترة من ----------هـ الموافق ---------- م.

- إذ يأخذ في الإعتبار نص قرار القمة العربية الاستثنائية بالقاهرة (أكتوبر 2000) إنشاء صندوقي الأقصى والقدس، لتمويل مشاريع وبرامج تحافظ على الهوية العربية والاسلامية للقدس الشريف، ولتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية، وفك ارتهانه للاقتصاد الاسرائيلي، ومواجهة سياسة العزل والحصار.
- وإذ يعبر عن تقديره للدول التي ساهمت بفاعلية في موارد الصندوقين، وفي توجيههما وإدارتهما عبر المجلس الأعلى واللجنة الإدارية، وإدارة البنك الإسلامي للتنمية، مما حقق نجاحا ساهم في تقوية مناعة المجتمع الفلسطيني، ودَعم مسيرة التنمية والاعمار؛ وأشاد جسرا للتواصل مع الشعب الفلسطيني في ظروف صعبة.
- وإذ يأخذ علما بالدراسات المتعلقة بمتطلبات الارتقاء بالاقتصاد الفلسطيني نحو اقتصاد الدولة، إثر الاعتراف العالمي الواسع بدولة فلسطين وبجاهزيتها للاضطلاع بمسؤوليات التنمية الاقتصادية،

يقرر:

- إعادة رفد موارد صندوق الاقصى بزيادة رأسماله بمبلغ مليار دولار امريكي، حسب معايير يعتمدها وزراء المالية، وتتضمن تسهيلات للمساهمة بعقارات وأملاك عينية في بعض الدول
- يخصص 70% من الموارد الجديدة لتمويل المبادرة الوطنية لتطوير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، وتمكين الصندوق الوطني للبنية التحتية من أداء الدور المنوط به في تعزيز قدرات الاقتصاد الفلسطيني ليستقل بذاته،
- تخصص 30% مع نصيب فلسطين السنوي من أرباح الصناديق العربية المشتركة لتمويل البرامج التي تتفق دولة فلسطين مع صندوق الأقصى على دعمها، في وعاء موحد، هدفه إعادة إعمار مدينة القدس وتمكين الناس من العيش الكريم على الأرض، وخلق فرص عمل للحد من البطالة.
- دعوة القطاع الخاص الفلسطيني والعربي للإسهام الفاعل في قيادة قاطرة النمو والاعمار في فلسطين، بالاستثمار في الموارد الطبيعية الفلسطينية، وتأمين الخدمات الحيوية،
- تكليف العام – بالتنسيق مع رئاسة القمة - بدعوة وزراء المالية لاجتماع يحدد آليات تنفيذ هذا القرار.